الأمم المتحدة

A/56/647

# الجمعية العامة

Distr.: General
26 November 2001
Arabic
Original: English

**الدورة السادسة والخمسون**

بنود جدول الأعمال ٢٢ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٩ و ٩٠ و ٩٥ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٧ و ١١٨

**الاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات**

**متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل**

**تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة**

**متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية**

**المسائل المتصلة بالإعلام**

**المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي**

**التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي**

**البيئة والتنمية المستدامة**

**الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية**

**السيادة التامة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية**

**تنفيذ برنامج الموئل ونتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن هذا الموضوع**

061201 051201 01-65849 (A)
*0165849*

**تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر**

**العولمة والاعتماد المتبادل**

**مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا**

**النظر على صعيد دولي رفيع المستوى مشترك بين الحكومات في موضوع تمويل التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة**

**متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العامة الثانية للشيخوخة**

**القضاء على العنصرية والتمييز العنصري**

**حق الشعوب في تقرير المصير**

## رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم الإعلان الذي اعتمده الاجتماع السنوي الخامس والعشرون لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ المعقود بمقر الأمم المتحدة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (انظر المرفق).

وسيكون من دواعي امتناني أن تعملوا على تعميم هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفها وثيقة من وثائق الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البنود ٢٢ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٩ و ٩٠ و ٩٥ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٧ و ١١٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) باقر أسدي
سفير جمهورية إيران الإسلامية
رئيس مجموعة الـ ٧٧

# مرفق الرسالة المؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

## الإعلان الوزاري

عقد الاجتماع السنوي الخامس والعشرون لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ بنيويورك يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ونعلن نحن الوزراء التزامنا التام بإعلان مؤتمر قمة الجنوب وبرنامج عمل هافانا بوصفهما الصكين اللذين تسترشد بهما بلدان الجنوب وتتجلى فيهما مصالح البلدان النامية وشواغلها.

ونحن نؤكد من جديد أيضا التزامنا بإعلان قمة الألفية، ونهيب بالمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة أن ينفذا تنفيذا تاما وسريعا الأحكام المبينة في ذلك الإعلان وغيره من الإعلانات الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة وعمليات الاستعراض الخاصة بكل منها، ولا سيما الأحكام المتصلة بالتنمية وتحقيق هدف القضاء على الفقر.

وقد استعرضنا التطورات العالمية وحالة التعاون الدولي. وقمنا، مسترشدين بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأغراضه في ظل الاحترام التام لمبادئ القانون الدولي، باعتماد الإعلان التالي:

## أولا - المؤتمرات والاجتماعات المقبلة

### التمويل من أجل التنمية

١ - نحن نرحب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بعقد المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية على مستوى القمة تحت رعاية الأمم المتحدة في مونتيري بالمكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢. ونعرب عن تقديرنا للعرض السخي الذي قدمته حكومة المكسيك لاستضافة هذا المؤتمر ونتعهد بألا ندخر وسعا في العمل على إنجاح المؤتمر.

٢ - ونحن نشدد على أهمية جميع البنود الواردة في جدول الأعمال الموضوعي للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، وهي: تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية، وتعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية - الاستثمار المباشر الأجنبي وغيره من التدفقات الخاصة؛ والتجارة؛ وزيادة التعاون المالي الدولي من أجل التنمية، بسبل شتى تشمل المساعدة الإنمائية الرسمية؛ والديون؛ ومعالجة المسائل المنهجية: زيادة التواؤم والتساوق بين النظم الدولية النقدية والمالية والتجارية دعما للتنمية من أجل قيام تعاون دولي شامل لصالح تمويل التنمية.

٣ - ونحن نعتقد أن مؤتمر مونتيري يمثل، في عملية تمويل التنمية، فرصة تاريخية فريدة من نوعها تتيح صياغة توافق آراء ذي قاعدة عريضة بشأن إصلاح البنيان الدولي المالي والنقدي والتجاري، بغية زيادة شفافيته وسمته التمثيلية وعدد المشاركين فيه ودعمه لتنمية البلدان النامية على المدى الطويل. ويجب أن يرمي هذا الإصلاح إلى تهيئة بيئة ملائمة تشجع على تحقيق النمو والتنمية بشكل سريع ومستدام، لا سيما داخل البلدان النامية، وتوفر مشاركة جميع البلدان النامية ومؤسساتها مشاركة منصفة فعالة في إدارة النظام العالمي الاقتصادي والمالي والنقدي والتجاري. وفي هذا السياق، نرحب بإشراك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية إشراكا فعالا بصفة شركاء، فضلا عن المجتمع المدني وقطاع الأعمال، مع الأمم المتحدة في عملية التمويل من أجل التنمية. ونحن نتطلع إلى استمرار تعاونهم ومشاركتهم لحين انعقاد المؤتمر وتنفيذ نتائجه.

٤ - كما نشجع المجتمع الدولي على أن يتخذ إجراءات حاسمة لدعم تنمية البلدان النامية وفقا لخططها وبرامجها الوطنية، بوسائل تشمل تعزيز الشراكة بين الشمال والجنوب. وفي هذا الصدد، ندعو إلى اتخاذ إجراء بغرض توسيع نطاق المبادرات الرامية إلى دعم البلدان النامية فيما تبذله من جهود لاجتذاب الاستثمار الأجنبي. كما ندعو إلى اتخاذ إجراء لمعالجة الشواغل التجارية لدى البلدان النامية، بما في ذلك زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق زيادة كبيرة وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، بما فيها الإعانات التي تقدمها البلدان المتقدمة في مجالات التصدير ذات الأهمية للبلدان النامية التي من قبيل القطاع الزراعي وكذلك المنسوجات والملابس، مع مراعاة مصالح البلدان المستوردة الصافية للأغذية. كما ندعو إلى اتخاذ إجراءات للتوصل إلى تسوية دائمة لمسألة الديون الخارجية التي استدانتها البلدان النامية، بما في ذلك إبرام اتفاقات لخفض الديون لصالح البلدان النامية المتوسطة الدخل، والتنفيذ السريع التام للمبادرة الثانية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وعكس الاتجاه التنازلي الذي اتخذته المعونة الإنمائية الرسمية، توصلا إلى الرقم المستهدف لتلك المعونة المتفق عليه دوليا البالغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي وإلى الرقم المستهدف لأقل البلدان نموا البالغ ٠,١٥ - ٠,٢٠ في المائة، بالإضافة إلى توفير موارد جديدة وإضافية.

**المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة (ريو + ١٠)**

٥ - نحن نكرر تأكيد إلحاحية التعجيل بالتنفيذ الشامل لجدول أعمال القرن ٢١؛ ولذا، نعلق أهمية كبيرة على التحضير للمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة، الذي سيعقد في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا عام ٢٠٠٢، وعلى عمليته التحضيرية. ونعتقد أن هذا المؤتمر سيوفر للمجتمع الدولي فرصة فريدة للتفكير المتأني ومعاينة الأهداف. كما نكرر التأكيد

على أن الاستعراض الشامل لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ينبغي أن يركز على تحديد المجالات التي يلزم اتخاذ إجراءات إضافية فيها لتنفيذ هذا الجدول وغيره من النتائج التي توصل إليها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، واتخاذ قرارات عملية المنحى في تلك المجالات. ونعتقد اعتقادا راسخا أن مؤتمر القمة ينبغي أن يستهدف إزالة العقبات التي تحول دون تنفيذ التزامات ريو وأن يزود العالم النامي بوجه خاص بالدعم المالي والتكنولوجي الوافي.

٦ - كما نشدد على ضرورة أن يكفل مؤتمر القمة، بما في ذلك عمليته التحضيرية، إحداث توازن بين التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والحماية البيئية، بوصفها مكونات التنمية المستدامة المترابطة الداعمة لبعضها بعضا.

٧ - ونحن نعرب أيضا عن أملنا في أن يتوصل مؤتمر قمة جوهانسبرغ إلى تحديد الالتزام والدعم السياسي، المقدمين من المجتمع الدولي لصالح التنفيذ التام لأحكام جدول أعمال القرن ٢١، ومبادئ ريو، وجميع الاتفاقات الدولية المنبثقة عنه. وينبغي لمؤتمر القمة أن يحدد تدابير ملموسة وجدول أعمال محدد لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، لا سيما فيما يتعلق بوسائل التنفيذ. وفي هذا الصدد، نشدد على الحاجة الماسة لتحقيق تقدم جوهري في المجالات ذات الأولوية بالنسبة للعالم النامي، وأبرزها توفير الموارد المالية اللازمة، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات. ونكرر تأكيد أهمية مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتفاوتة في الوقت ذاته، المبينة في جدول أعمال القرن ٢١ فضلا عن غيره من الصكوك اللاحقة، ونؤكد على وجوب استمراره بوصفه المبدأ والإطار اللذين يمكن الاسترشاد بهما في التنفيذ التام لجدول أعمال القرن ٢١ وجميع نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

٨ - ونحن نرحب بما ورد بالتقرير الصادر عن الاجتماع العاشر للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق لمجموعة الـ ٧٧ للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، المعقود في طهران، من توصية بتنظيم اجتماع تنسيقي لمجموعة الـ ٧٧ والصين على المستوى الوزاري بشأن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة عام ٢٠٠٢، كي يسبق اجتماع اللجنة التحضيرية الذي سيعقد على المستوى الوزاري في إندونيسيا عام ٢٠٠٢.

**منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات**

٩ - نحن ملتزمون بالمشاركة مشاركة نشطة في الاجتماع الوزاري الأول خلال الدورة الثانية لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات المقرر عقده بسان خوسيه، كوستاريكا، في آذار/مارس ٢٠٠٢. ونكرر تأكيد التزامنا بعملية المنتدى وبتنفيذ برنامج العمل وبرنامج العمل المتعدد السنوات. ونحث المجتمع الدولي على تعزيز التزامه بهذه العملية عن طريق توفير الموارد المالية الكافية وتيسير نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وزيادة برامج بناء قدرات بحيث تشمل

جميع البلدان النامية، وذلك تنفيذا لبرنامج العمل وبرنامج العمل المتعدد السنوات بشكل فعال.

**مؤتمر القمة العالمي للأغذية**

١٠ - نعرب عن قلقنا الشديد إزاء مستوى انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية اللذين تعاني منهما شريحة واسعة من الجموع السكانية في العديد من البلدان النامية، وإزاء التقدم البطيء المحرز في اتجاه خفض عدد الجائعين بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥ التي اتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام ١٩٩٦ وأعاد تأكيدها إعلان الألفية في عام ٢٠٠٠. ونرحب بإنشاء صندوق استئماني في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ليكون بمثابة حافز على تعزيز إنتاج الأغذية وتحسين إمكانية الحصول عليها في البلدان النامية. ونناشد المجتمع الدولي أن يساهم بسخاء في مثل هذا الصندوق الاستئماني.

١١ - ونحن نعرب عن تأييدنا القوي للفاو فيما يتعلق بمؤتمر القمة العالمي للأغذية: فبعد خمس سنوات سيعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ونعرب عن أملنا في أن تتمخض عنه نتائج إيجابية وإجراءات عملية وفي أن تتاح موارد كافية لكفالة التنفيذ الفعال للمقررات المتخذة في ذاك الاجتماع. ونهيب برؤساء الدول والحكومات لتشترك في مؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد خمس سنوات.

**الاجتماع الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية للتعاون في مجال النقل العابر**

١٢ - نحن نؤيد بالكامل التوصية التي اعتمدها الاجتماع الخامس للخبراء الحكوميين من البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية المعقود بنيويورك في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٣ آب/أغسطس ٢٠٠١، التي تدعو إلى عقد اجتماع وزاري دولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية للتعاون في مجال النقل العابر في عام ٢٠٠٣ بكازاخستان بهدف التشديد على إنشاء نظام كفء للنقل العابر.

**مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات**

١٣ - نحن نعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحدة من الأدوات الرئيسية لتنمية البلدان النامية. ونشدد بقوة على ضرورة تعزيز الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، في البلدان النامية وتعزيز نقلها إلى تلك البلدان. ونشدد أيضا على الموارد اللازمة لتضييق الفجوة التكنولوجية والهوة الرقمية الآخذة في الاتساع بين

الشمال والجنوب. وفي هذا السياق، نرحب بعقد مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات على مرحلتين، أولاهما بجنيف في عام ٢٠٠٣ وثانيتهما بتونس في عام ٢٠٠٥، كما نشجع على المشاركة في العملية التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر القمة وعلى حضوره على أعلى مستوى ممكن. وندعو جميع الحكومات إلى المشاركة بشكل فعال في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة هذا.

**الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، أسبانيا، نيسان/أبريل ٢٠٠٢**

١٤ - نحن نرحب بعقد الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة كما هو مقرر بمدريد، أسبانيا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، ونؤكد التزامنا بالتوصل إلى خطة عمل منقحة بشأن الشيخوخة تنسجم مع الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والديمغرافي في القرن الجديد، مع إيلاء انتباه خاص لاحتياجات المسنين في البلدان النامية ولما يتوقعونه.

**الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل**

١٥ - نحن نرحب بعقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل كما هو مقرر بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في أيار/مايو ٢٠٠٢؛ ونعرب عن التزامنا بتحقيق نتائج مثمرة.

## ثانيا - مؤتمرات الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية التي عقدت مؤخرا

**مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا**

١٦ - نحن نُسلِّم بضرورة مواصلة دعم الإرادة والالتزام السياسيين المتولدين على الصعيد العالمي إذا ما أريد توفير القاعدة التي تشيع مناخا خارجيا داعما يفضي إلى النجاح في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية في أقل البلدان نموا. ونحن عازمون على التعاون فيما بيننا ومع الشركاء الإنمائيين واضعين هذه الغاية نصب أعيننا. ويتعين اتخاذ تدابير فعالة لأجل تقديم المساعدة إلى أقل البلدان نموا في المجالات التالية ذات الأولوية: تعزيز القدرات الإنتاجية والبشرية والمؤسسية، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وزيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية ذات النوعية الملائمة، وتدفق الاستثمارات المباشرة الأجنبية، والتخفيف الفعال من عبء الديون الباهظ. وينبغي أيضا اتخاذ تدابير تساعدها في عدم تهميش هذه البلدان تحديدا في العصر الرقمي.

١٧ - وقد نظرنا في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا، الذي كان من المقرر أن يبدأ هذه السنة بالذات في معالجة مسألة تنمية أقل البلدان نموا في العقد الممتد من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٠. ويتضمن برنامج العمل اتخاذ طائفة كبيرة من التدابير والإجراءات المتواضعة والقابلة للتحقيق في مختلف المجالات. أما بالنسبة إلى دور البلدان النامية، فنعلن عن

استعدادنا، في إطار التعاون بين بلدان الجنوب، للنهوض بأهداف برنامج العمل بغية التعجيل بتحقيق النمو والتنمية والقضاء على الفقر في أقل البلدان نموا، فضلا عن العمل ضمن شراكة مع جميع أصحاب المصالح بما يجعل العولمة تعود بالفائدة على أقل البلدان نموا.

١٨ - ونحن نشدد على أن تنفيذ التعهدات الملتزم بها بموجب برنامج العمل يستلزم موارد جديدة تفوق بكثير تلك الموارد المتوافرة أصلا والمعروضة حاليا. ونحن ضمن هذا الإطار، نهيب بالبلدان المتقدمة النمو وبمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف أن تفعل ما ينبغي فعله للوفاء بتعهداتها. كما نشدد على الحاجة الملحة إلى متابعة القرارات والتدابير المتفق عليها على المستوى الحكومي الدولي وإلى تنفيذ تلك القرارات والتدابير.

**الموئل**

١٩ - نحن نؤكد من جديد الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لجدول أعمال الموئل وإعلان اسطنبول والإعلان المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة؛ ونؤكد مجددا الضرورة الملحة التي يكتسيها التعجيل بتنفيذ ما تنص عليه هذه الصكوك الثلاثة. وإننا نشير إلى النتيجة المتمخضة عن الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة المكرسة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج جدول أعمال الموئل.

٢٠ - ونحن نرحب بالجهود الرامية إلى تحقيق أهم هدفين في جدول أعمال الموئل، وهما: ''المأوى الملائم للجميع'' و ''تنمية المستوطنات البشرية المستدامة في عالم آخذ بالتحضر''. وندعو إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات بهدف قهر التحديات، ولا سيما فيما يتعلق بالأهداف التالية: إشراك أوسع نطاقا وأكثر فعالية لشركاء الموئل، ولا سيما القطاعان الخاص والعام، في تنفيذ برامج عمل الموئل؛ وتحقيق تنسيق أفضل بين مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ ورسم استراتيجية نشطة لتعبئة الموارد المالية؛ وتحرك ذلك المركز بمرونة أكبر تعزيزا لتعاون أكثر دينامية على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ وإنشاء روابط أقوى بين العمل المعياري والعمل التنفيذي للموئل تفضي، حسب الاقتضاء، إلى مشاريع ريادية.

**الدورة الاستثنائية السادسة والعشرون للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)**

٢١ - نحن نسلّم بـ ''إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز'' المعتمد في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة، ونشير ببالغ القلق إلى أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ما زال يشكل حالة طوارئ عالمية تقوض التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية. وإننا نشدد على ضرورة إيجاد

رد عالمي عاجل ومنسق ومستدام لمكافحة هذا الوباء من خلال الوقاية والرعاية والدعم والعلاج. ونحن نحث المجتمع الدولي على تكميل جهود البلدان النامية باتخاذ خطوات تدريجية ملموسة في مجال زيادة المساعدة الإنمائية الدولية، بوسائل تشمل تقديم مساهمات إلى الصندوق العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تتناسب وضخامة المشكلة لتبلغ الهدف الإجمالي للإنفاق السنوي الذي يتراوح بين ٧ و ١٠ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة على الصعيدين الوطني والدولي بهدف مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وباتخاذ تدابير تكفل توفير الموارد اللازمة، ولا سيما من البلدان المانحة، مع مراعاة إلحاح وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وجسامته. وإننا نؤكد مجددا حق البلدان النامية في الحصول على الأدوية بأسعار معقولة، بما في ذلك الحصول على عقاقير العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي، بهدف مكافحة هذا الوباء؛ ونشدد في هذا السياق على ألا تمنع القواعد الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية البلدان النامية من حماية صحة سكانها.

## المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

٢٢ - نحن نرحب بنتائج المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وندعو إلى تحقيق أهدافه. إننا نثني أيضا على المجتمع الدولي لإقراره بأن العبودية وتجارة العبيد، بما في ذلك تجارة العبيد عبر المحيط الأطلسي، هي جرائم بحق الإنسانية. ونحن نسلّم بأن تركات العبودية، وتجارة العبيد، والاستعمار، والاحتلال الأجنبي، والإبادة الجماعية، وغيرها من أشكال العبودية قد اتخذت لها مظاهر أخرى تمثلت في الفقر والتخلف والتهميش والاستبعاد الاجتماعي والفوارق الاقتصادية.

٢٣ - ونحن نعرب عن التزامنا بالتعجيل بتنفيذ الإعلان وبرنامج العمل الصادرين عن المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري، اللذين اعتمدهما في ايلول/سبتمبر ٢٠٠١ المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا، معارضتنا لجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في جميع أنحاء العالم، ونعرب عن قلقنا العميق إزاء عودة بروز أشكال معاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في أنحاء مختلفة من العالم. ونحن نؤكد مجددا أن جميع أشكال العنصرية وكراهية الأجانب، فضلا عن الاحتلال الأجنبي، تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان

ينبغي رفضها بجميع الوسائل السياسية والقانونية. وكذلك ندين جميع أشكال العنصرية والتمييز اللذين يجرى بثهما عن طريق تكنولوجيا الاتصالات الجديدة، بما فيها الإنترنت.

**مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه**

٢٤ - إننا نعتقد أن مشكلة صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها بصورة غير مشروعة وتراكمها المفرط وانتشارها غير المكبوح في العديد من مناطق العالم، وتترتب عليها آثار إنسانية واجتماعية - اقتصادية واسعة النطاق وتمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة على كل من الصعيد الوطني والصعيد الإقليمي والصعيد الدولي.

٢٥ - ونحن نرحب بنجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه وباعتماد برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونهيب بالدول وبالمنظمات الحكومية ذات الصلة القائمة على الصعيدين الدولي والإقليمي، لتتخذ مبادرات ترمي إلى تعزيز تنفيذ برنامج العمل هذا.

**المؤتمر السابع لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ**

٢٦ - نحن نشير إلى نتائج المؤتمر السابع لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعقود بمراكش، المغرب، في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الذي وضع الصيغة النهائية للتفاصيل التنفيذية لبروتوكول كيوتو الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه أمام الحكومات للمصادقة عليه ودخوله حيز النفاذ في وقت مبكر. وإننا نرحب أيضا بإعلان مراكش الوزاري بوصفه إسهاما في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بإسهام الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ في تحقيق التنمية المستدامة، كما نشدد على أهمية توفير الموارد المالية الكافية وبناء القدرات والابتكارات التكنولوجية ونقل التكنولوجيا، للبلدان النامية وأهمية التعاون على تنفيذ اتفاقيات التنوع البيولوجي والتصحر.

**المؤتمر الخامس لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر**

٢٧ - نحن نشير إلى نتائج المؤتمر الخامس لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ونشدد على ارتباطها بالتنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وندعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة

تهدف إلى إنشاء آلية لتمويل الاتفاقية، بفتح مرفق البيئة العالمية بحيث يصبح آلية لتمويلها خلال جمعيتها الثانية المقبلة، المقرر عقدها بالصين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

**الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية**

٢٨ - إننا نحيط علما بنتائج المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة في الفترة من ٩ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وننتظر التقييم الدقيق الذي ستجريه المجموعة لنتائجه من منظور البلدان النامية.

٢٩ - ونحن نشدد على الحاجة الملحة إلى إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يكون عادلا ومضمونا وغير تمييزي وقابل للتنبؤ ويسهم في تنامي فرص البلدان النامية تجاريا وإنمائيا وييسر زيادة حصة هذه البلدان في التجارة الدولية. وينبغي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بوصفه مركز التنسيق بالأمم المتحدة فيما يختص بالمعاملة المتكاملة لشؤون التجارة والتنمية، أن يدرس هذه القضايا وأن يخلق توافقا في الآراء بشأن ضرورة إعادة تشكيل السياسات والخيارات في هذا الاتجاه.

## ثالثاً - المسائل والتطورات الرئيسية الأخرى

٣٠ - إننا نعرب عن قلقنا البالغ إزاء الحالة المأساوية الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، التي أدت إلى تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني بصورة حادة، وأثرت سلباً على استقرار المنطقة بأكملها وتنميتها. ونحن ندعو إلى تجميد أنشطة بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الجولان السوري المحتل تجميدا فوريا شاملا، وإلى إنهاء الحصار الإسرائيلي للمدن والقرى الفلسطينية وإنهاء سائر أشكال العقاب الجماعي، كما ندعو إلى العودة إلى مائدة المفاوضات. ونؤكد من جديد دعمنا للشعب الفلسطيني في جهوده الرامية إلى بلوغ حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها الحق في إنشاء دولة مستقلة على ترابه الوطني، بما فيه القدس. وندعو أيضاً إلى إنهاء جميع الانتهاكات الإسرائيلية لسيادة لبنان وسلامة أراضيه. ونؤكد مجددا دعمنا لعملية السلام في الشرق الأوسط، الهادفة إلى تحقيق سلام شامل عادل دائم في المنطقة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

٣١ - ونحن نرفض بشدة فرض قوانين وأنظمة ذات أثر يتجاوز نطاق الولاية القضائية الوطنية وسائر أشكال التدابير الاقتصادية القسرية، بما فيها فرض الجزاءات الأحادية على البلدان النامية، ونؤكد من جديد الحاجة العاجلة لاستبعادها فوراً. وإننا نؤكد أن مثل هذه الإجراءات لا تقوض فحسب المبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بل

تمثل أيضاً تهديدا شديدا لحرية التجارة والاستثمار. ولذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى عدم الاعتراف بمثل هذه التدابير وعدم تطبيقها.

٣٢ - ونحن نعرب عن قلقنا البالغ إزاء أثر الجزاءات الاقتصادية على السكان المدنيين وقدرات التنمية في البلدان المستهدفة، ولذلك نحث المجتمع الدولي على استنفاد جميع الوسائل السلمية قبل اللجوء إلى الجزاءات، التي لا ينبغي النظر إليها إلا كملاذ أخير. وإذا اقتضى الأمر، يجب ألا تقرر مثل هذه الجزاءات إلا في ظل التقيد الشديد بميثاق الأمم المتحدة، وأن تكون ذات أهداف واضحة وإطار زمني واضح وأحكام تقضي بالاستعراض الدوري، وأن توضع شروط محددة لرفعها، وألا تستخدم أبداً كشكل من أشكال العقاب أو القصاص على أي نحو آخر.

٣٣ - ونحن نرحب بالشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، التي اعتمدها في تموز/يوليه ٢٠٠١ مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية السابع والثلاثين المعقود في لوساكا (زامبيا)؛ ونعرب عن تأييدنا لها مع مناشدة المجتمع الدولي تقديم المساعدة اللازمة لتلبية الأهداف الواردة فيها.

٣٤ - وإذ نشير إلى الفقرة ١٦ من إعلان مؤتمر قمة الجنوب وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٥/٢١٠ اللذين رحبا بالاقتراح الداعي إلى إنشاء صندوق عالمي للتضامن يكون بمثابة آلية للمساهمة في القضاء على الفقر، وإذ نحيط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الموضوع، فإننا نطلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تتخذ التدابير المناسبة لتشغيل هذا الصندوق.

٣٥ - ونحن نؤكد أن هناك حاجة لتعزيز تطوير الهياكل الأساسية في البلدان النامية، الأمر الذي سيحفز تحقيق نمو اقتصادي مستدام. ولهذا الغرض، نحث المجتمع الدولي على إنشاء آلية متعددة الأطراف للتمويل الدولي تكرس لتطوير الهياكل الأساسية في البلدان النامية.

٣٦ - وإننا ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة اللازمة في عمليات إزالة الألغام الأرضية، فضلاً عن تأهيل الضحايا وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بالبلدان المتأثرة بالألغام الأرضية. ونعرب عن قلقنا بشأن البقايا المتخلفة عن الحرب العالمية الثانية، ولا سيما البقايا التي في هيئة ألغام أرضية تسبب دماراً بشريا ومادياً وتعرقل خطط التنمية في بعض البلدان النامية. ونطلب إلى الدول المسؤولة عن زرع الألغام خارج أراضيها أن تتحمل مسؤوليتها عن الألغام الأرضية، وتتعاون مع البلدان المتأثرة على التخلص منها، وتساهم في تحمل تكلفة إزالتها وتقدم التعويضات مقابل أي خسائر ناجمة عنها ولأجل استصلاح المناطق المتأثرة كي تصبح منتجة.

## رابعاً – الحوار بين بلدان الشمال والجنوب

٣٧ – إننا نؤكد من جديد ضرورة التعاون الدولي لتعزيز الالتزام بمبدأ تعدد الأطراف، مع التشديد على الحوار الفاعل بين بلدان الشمال والجنوب الرامي إلى إحياء التعاون الإنمائي الدولي الموجه لأغراض التنمية وزيادة تحقيق الديمقراطية في هياكل اتخاذ القرارات الاقتصادية العالمية، حسبما هو مجسد في إعلان مؤتمر قمة الجنوب وفي برنامج عمل هافانا. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية قيام رئيس مجموعة الـ ٧٧ فوراً بإبلاغ شركائها في التنمية بشواغلها واهتماماتها، بسبل عدة تشمل اجتماعات مجموعة الثمانية، وأهمية طلبه إلى شركائنا تيسير مثل هذه العملية، بعقد المشاورات المنتظمة.

## خامساً – التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٣٨ – إننا لا نزال ملتزمين بروح مجموعة الـ ٧٧ التي تدفعنا للعمل بوحدة وفي تضامن، بناء على مبدأ توافق الآراء السامي، وبطريقة تتسم بالشفافية والشمول والتشاركية. ونحن نؤكد مجدداً الأهمية المتزايدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في ظل المناخ الاقتصادي الدولي الحالي. ولذلك، نؤكد من جديد دعمنا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب كاستراتيجية لدعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية وكوسيلة لتعزيز مشاركة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي الذي أصبحت تشكله بصورة متزايدة قوى العولمة والتحرير الاقتصادي.

٣٩ – ونحن نوافق على تقرير الاجتماع العاشر للجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (G-77/AM(XIII)2001/2) المعقود في طهران خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠١؛ ونرحب بتوافق آراء طهران بوصفه النتيجة الإيجابية للاجتماع السالف الذكر. وإننا نشيد بحكومة جمهورية إيران الإسلامية لاستضافتها هذا الاجتماع الموفق في طهران، ونعرب عن عميق امتناننا للترتيبات والتسهيلات الممتازة التي قدمت. كما نرحب بالعرض السخي الذي قدمته فنزويلا لاستضافة الاجتماع الحادي عشر للجنة في عام ٢٠٠٣ حسبما اتفق عليه في الاجتماع العاشر المعقود في طهران.

٤٠ – ونحن نؤكد أيضاً تزايد أهمية التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وزيادة أوجه تكامله. وفي هذا الصدد، نرحب بنتائج الدورة الثانية عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية المعقودة في نيويورك خلال الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، ونحث مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة الحفاظ على الهوية المستقلة للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين

البلدان النامية وعلى توفير الموارد اللازمة لتمكين الوحدة من الاضطلاع بمسؤولياتها وولاياتها.

٤١ - وإننا نلاحظ مع التقدير المبادرات والخطوات التي اتخذها بالفعل رئيس مجموعة الـ ٧٧ فيما يتعلق بالتحضير للمؤتمر الرفيع المستوى لبلدان الجنوب المعني بالعلم والتكنولوجيا وكذلك المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب اللذين سيعقدان في عام ٢٠٠٣، وندعو الدول الأعضاء إلى المساهمة بتقديم عرض سخي بتقديم مكانين لاستضافة هذين المؤتمرين الهامين.

٤٢ - ونحن نحيط علماً بتقرير رئيس مجموعة الـ ٧٧ عن الاجتماع الاستشاري الاستثنائي لمجموعة الـ ٧٧ بشأن أنشطة غرفة التجارة والصناعة للبلدان النامية المعقود في طهران في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠١ بمناسبة انعقاد الاجتماع العاشر للجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، ونحث الدول الأعضاء على إبلاغ رئيس مجموعة الـ ٧٧ بأسرع ما يمكن بآرائها بشأن المشروع المقترح المقدم من غرفة التجارة والصناعة للبلدان النامية بشأن إنشاء مصرف للتجارة والتنمية.

٤٣ - وإننا نحيط علماً بالتوصيات والاستنتاجات الواردة في تقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى للشخصيات البارزة والمثقفين المعني بالعولمة وتأثيرها على البلدان النامية (G-77/AM(XIII)2001/3)، المعقود في جنيف خلال الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٤٤ - ونحن نؤكد من جديد الأهمية التي تعلقها مجموعة الـ ٧٧ على تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر قمة الجنوب. ونرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في هذا الصدد في إطار الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع لمجموعة الـ ٧٧ الذي أنشأه الاجتماع السنوي الرابع والعشرين لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧. ونوافق على ضرورة مضي الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع لمجموعة الـ ٧٧ في العمل كآلية للاستعراض والرصد المنتظمين للعملية عموما. ونشيد بالقيادة الملهمة التي أبدتها جمهورية إيران الإسلامية عند ترأسها مجموعة الـ ٧٧ لعام ٢٠٠١ في نيويورك وبتفاني الأمانة في العمل فضلاً عن تفاني فروع مجموعة الـ ٧٧ في تنفيذ برنامج الأنشطة الموضوع لمتابعة وتنفيذ نتائج مؤتمر قمة الجنوب لعام ٢٠٠١، الذي اعتمدته المجموعة في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

٤٥ - وإننا نوافق على البيان المالي لحساب مجموعة الـ ٧٧ المخصص للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (G77/AM(XIII)/2001/5)، ونحث الدول الأعضاء على مواصلة تقديم موارد مالية حسبما اتفق عليه في برنامج عمل هافانا من أجل تعزيز الهياكل الحالية لمكتب

رئيس مجموعة الـ ٧٧، وندعو الدول الأعضاء إلى المساهمة بسخاء في الصندوق الخاص لتيسير التنفيذ الفعال لنتائج مؤتمر قمة الجنوب.

٤٦ - ونحن نوافق على تقرير الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء المعنية بصندوق بيريز - غيريرو الاستئماني (G77/AM(XIII)/2001/4)، الذي قدم وفقاً للمبادئ التوجيهية المنظمة لاستخدام الصندوق الاستئماني، ونقرر تمديد فترة عضوية أعضاء لجنة الخبراء الذين تبدأ عضويتهم في عام ٢٠٠٢ والفترات التالية من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات. ونشيد بقيادة رئيس لجنة الخبراء والتزامه المستمر، ونعرب عن رضائنا بالنتائج التي حققها الصندوق الاستئماني.

٤٧ - وإننا نعرب عن تقديرنا لرؤساء الدول والحكومات الخمس الأعضاء في 'فريق التنفيذ'، بمناسبة اختتام أعمال الفريق التي عهد بها إليه مؤتمر قمة الجنوب.

٤٨ - ونحن نطلب إلى الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية الذي أنشأه الاجتماع الوزاري الرابع والعشرين لمجموعة الـ ٧٧ في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الاضطلاع بولايته وتقديم تقرير بأسرع ما يمكن عن أعماله، عن طريق رئيس مجموعة الـ ٧٧.

٤٩ - وإننا نؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ نتائج مؤتمر قمة الجنوب الأول من نوعه؛ ومن أجل مواجهة التحديات المحددة في هذا الإعلان، ندعو إلى تشاور وتعاون وثيقين بين جميع الدول الأعضاء بينما نواصل استعراض الأنشطة وإجراءات التحضير المؤدية لعقد مؤتمر قمة الجنوب الثاني في عام ٢٠٠٥.